مهرجان مرسيليا للسينما الوثائقية
الفعل الجماعي والاستعمار كوجهة نظر

رنا عناني، فلسطين

قبل 42 عاماً، كتب إدوارد سعيد: "يوجد في الغرب أجهزة تواصل تأديبية، تتغاضى عن معظم الأمور الأساسية التي قد تُظهر 'إسرائيل' بصورة سيئة، وتعاقب من يحاولون قول الحقيقة."[1] وما كتب عنه سعيد آنذاك لا يزال قائماً اليوم، بل أصبح أكثر تغلغلاً وأشدَّ تأثيراً وتحوَّل ليصير على شكل رقابة دون مواربة. فبعد نحو ثلاث سنوات من الإبادة المستمرة في غزة، والتطهير العرقي في فلسطين وجنوب لبنان، لا يزال المركز الغربي يبذل قصارى جهده لقمع الرواية الفلسطينية في مهدها، متذرِّعاً بمبدأَي "الحياد" و"التكافؤ" بين المستعمِر والمستعمَر، متوارياً خلف ستار "الحوار الحضاري". ويبدو ذلك جلياً في كثير من المحافل الثقافية الدولية التي لا تعترف بالوجود الفلسطيني إلا من خلال معادلة زائفة تضع الاحتلال والشعب الخاضع له على قدم المساواة، وتربط الاعتراف بالفلسطيني بوجود "نظير إسرائيلي"، محوِّلة كلَّ حقيقةٍ إلى رأي قابل للنقاش، وكلَّ شهادةٍ إلى وجهة نظر.

ولربما برز هذا التناقض بوضوح في النسخة 37 من مهرجان مارسيليا الدولي للسينما هذا العام، والمعروف بـ FID Marseille، وهو حدث سينمائي سنوي يُعنى بالأفلام الوثائقية ويقام كلَّ صيف منذ العام 1990. فقد ركَّز المهرجان في عروضه على مجموعة من الأفلام الفلسطينية الأرشيفية والتي وُضِعَت في إطار أحداث حصلت في الماضي، وكأنها غير متَّصلة مع الحاضر، وكأن الاحتلال "الإسرائيلي" والاستعمار الصهيوني بدأ للتوِّ وليس قبل أكثر من 80 عاماً، ويستمرُّ حتى اليوم بوتيرة أشدَّ قسوة وأكثر عنفاً. كما لم يصاحب هذه الأفلام نقاشات عامة، وإنما عرضت كأنها "أفلام من الزمن القديم" بالإضافة إلى عروض لأفلام أخرى عن فلسطين نُظِّمت خارج إطار المهرجان.

ولتبرير هذه العروض الأرشيفية أمام السَّاسة والممولين وجماعة الضغط الصهيونية، لم تجد الإدارة وسيلة سوى توجيه دعوة للمخرج "الإسرائيلي" ناداف لابيد، المقيم في فرنسا منذ فترة، للمشاركة في لجنة التحكيم، في تجاهل صارخ لما تقترفه "إسرائيل" من إبادة جماعية في غزة وتطهير عرقي في فلسطين ولبنان.

أثار هذا القرار استهجاناً واسعاً لدى مجموعة من المخرجين من حوض المتوسط المشاركين في المهرجان، إذ بدت إدارة المهرجان وكأنها تترجم حرفياً مواقف حكومتها السياسية القائمة على المساواة السافرة بين القاتل والضحية، معتبرةً أن مشاركة أيِّ فنان فلسطيني أو عربي أو طرح أيِّ موضوع له علاقة بالاحتلال "الإسرائيلي" من

قريب أو بعيد، تستوجب بالضرورة مشاركة فنان "إسرائيلي" بالمقابل، وذلك لتحقيق وهم التوازن، ولتقديم ما يجري على أرض الواقع وكأنه "رأي ورأي آخر".

ولكن مشاركة لابيد، قوبلت بانسحاب 12 مخرجاً ومخرجة مشاركين بشكل رسمي أو غير رسمي في المهرجان، معلنين التزامهم بقرارات ومعايير حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، وخاصة أن لابيد الذي تمَّ إقحامه في المهرجان لخلق "التوازن" المفتعَل و"التكافؤ" المنشود غير معروف بمواقف صريحة من الإبادة في غزة أو ما تقترفه "إسرائيل" من جرائم في المنطقة.

وعلى الرغم مما يُقرأ في محتوى أفلام لابيد من معارضته لحكومة نتنياهو وانتقاله للعيش في فرنسا منذ سنة 2021، إلا أن أفلامه في الحقيقة صهيونية بحتة. فهو يعتقد أن "إسرائيل" ديموقراطية لليهود، وتنبع مواقفه ومحتوى أفلامه من إيمانه بالصهيونية، وإيمانه بأهمية إنقاذها من التيار المتديِّن الذي يقود الحكومة وجيش الاحتلال.[2] وقد عُرضت أفلام لابيد في مهرجانات "إسرائيلية"، وشارك في جوائز "أوفير" للسينما[3] والتي تعرف أيضاً باسم "الأوسكار الإسرائيلي" وتؤهِّل الفائز لتمثيل "إسرائيل" تلقائياً في الأوسكار. كما شارك لابيد مراراً في مهرجان الفيلم "الإسرائيلي" في باريس المدعوم من السفارة "الإسرائيلية"، وألقى خطاباً على منصة مشتركة مع السفير "الإسرائيلي" في فرنسا في افتتاح دورته هذه السنة.[4]

وفي بيان أصدرته مجموعة "فلسطين تنقذ السينما"، التي تأسست في العام 2025 في باريس وتنشط من أجل فلسطين سينمائياً، قالت إن المقاطعة حق "ليس لأن الفنانين مسؤولون عن الجرائم التي ترتكبها حكوماتهم، ولا لأن بعض الأعمال ينبغي حظرها، بل لأن المؤسسات الثقافية وأنظمة التمويل وسياسات التوزيع تؤدِّي دوراً فعلياً في استراتيجيات الدول الرامية إلى اكتساب الشرعية. ومن خلال استمراره في التعاون مع المؤسسات 'الإسرائيلية'، على الرغم من أنه ليس مضطراً إلى ذلك، يشارك ناداف لابيد في واجهة أساسية من استراتيجية التطبيع التي تنتهجها الدولة 'الإسرائيلية'. فهذه الصورة التي تُقدَّم عن مجتمع ديمقراطي وتعدُّدي وقادر على نقد ذاته تسهم في التخفيف من وقع الحقائق المرتبطة بالإبادة الجماعية والاحتلال والاستعمار الاستيطاني."[5]

ولكن يبدو أن لابيد يجيد سياسة المثل القائل "ضربني وبكى وسبقني واشتكى". فبعد انسحابه من لجنة التحكيم، إثر الضغوط التي مارسها المخرجون المنسحبون، وقرار إدارة المهرجان إلغاء فعالية إطلاق كتاب يضمُّ مقابلات معه باللغة الفرنسية،[6] خرج لابيد إلى الصحافة بالتنسيق مع المهرجان بخطاب شيطن فيه المخرجين المنسحبين، مجرياً مجموعة من المقابلات التي لعب فيها دور الضحية. وفي هذا الصدد، تقول المخرجة الفلسطينية-اللبنانية نادين نعوس: "واجهنا عنفاً كبيراً وحملة تحريضية مدعومة ببيان رسمي من المهرجان تتحدَّث عن حرية التعبير وتؤكِّد على رفض أيِّ تهديد ضدّ شخص معين، متجاهلين تماماً فرضهم لابيد على هذه المساحة التي كان من المفترض أساساً أن تتناول فلسطين سينمائياً (...) وفي الوقت الذي قدمت فيه الصحافة لابيد كمخرج سينمائي ثوري يحتجُّ على سياسات حكومته من خلال أفلامه، تمَّ تصوير الناشطين السينمائيين الذين احتجُّوا على مشاركته

على أنهم 'رجعيُّون'، ووُصف انسحابهم من المهرجان بأنه تماهٍ مع سياسات مقاطعة بائدة شبيهة بالسياسات النازية في قمع الحريات."[7] وقد لامت نعوس إدارة المهرجان التي تركت المجال أمام الصحافة لشنِّ حملة ضدَّ المخرجين المنسحبين، لدرجة تصويرهم بشكل كاريكاتوري ووصفهم بأنهم أشخاص غير مرغوب فيهم، بينما لعب لابيد دور الضحية، ونقلت الصحافة روايته دون أن تُكلِّف نفسها عناء مقابلة المخرجين المنسحبين، في سيناريو يتكرر بحذافيره كلَّ مرة.

أما المخرجة الفلسطينية عايدة قعدان، فقد دُعيت للمشاركة في برنامج سينمائي خارج المهرجان عن فلسطين ضمَّ أفلاماً أرشيفية وأفلاماً أخرى جديدة تتناول ما يجري في فلسطين والمنطقة، وقرَّرت الانسحاب من المهرجان على الرغم من أن العرض الأول لفيلمها **سيجيء يوماً آخر** (2026) كان من المقرَّر عرضه على هامش المهرجان. وقد جاء قرارها كردِّ فعل على ممارسات المهرجان التي وصفتها بالكولونيالية. وفي تعليقها على ذلك قالت قعدان: "إن المساحات الثقافية يجب أن تكون نظيفة من الممارسات الاستعمارية، وقرَّرتُ ألَّا أسمح بعرض فيلمي في المهرجان لأن سياسته تتعارض عما أطرحه في فيلمي عن عملية محو شعب بسبب استعلائية شعب آخر. فبالرغم من سلسلة عروض الأفلام التي تتحدَّث بشكل مباشر عن الاستعمار، وقرار المهرجان التركيز على فلسطين، نتفاجأ بدعوة لابيد ليكون في لجنة التحكيم، ومن ثم إطلاق كتاب مخصَّص له (...) لا أفهم السبب خلف الاحتفاء في لابيد في وقت تُعرض فيه مجموعة من الأفلام المناهضة للاستعمار خارج المهرجان. بالنسبة لي هناك تناقض في مفهوم كيف يقدِّم المهرجان السينما المناهضة للكولونيالية كزينة، وبالمقابل يحتفي بمخرج 'إسرائيلي' لم يحسم مواقفه من الصهيونية ويخصِّص حلقة نقاش لكتاب عنه ضمن المهرجان. وللأسف، فقد تحوَّل النقاش مع إدارة المهرجان إلى سؤال حول معنى الحرية، وإذا ما كان انسحابنا هو حرية رأي أم تهديد لحرية المؤسسات... وعلى الرغم من كل ذلك، فقد كان انسحاب لابيد من المهرجان نصراً صغيراً لنا نبع من قوتنا الجماعية."[8]

في هذا السياق، يقول المخرج اللبناني ماهر أبي سمرا، الذي انسحب من المهرجان إثر مشاركة لابيد: "يحاول الغرب فتح حوارات تجمع بين 'إسرائيليين' وفلسطينيين باعتبارهم معتدلين ومنفتحين على السلام، وذلك من منطلق عقدة غربية لعلاج المشكلة النفسية المرتبطة بمسؤوليتهم عن المحرقة، وكذلك كجزء من نظرتهم لـ'إسرائيل' وكأنها امتداد لهم في المنطقة. واليوم هناك مواجهة أكبر مع هذا المنطق، نجدها تظهر في مهرجانات السينما في فرنسا."[9]

وبالنسبة لأبي سمرا، فإن الصحافة، التي يفترض أن تكون سلطة رابعة، أصبحت تأخذ مواقف متحيِّزة للحكومة ورأس المال دون خجل. ويضرب مثالاً على ذلك بعريضة وقعها 600 سينمائي في مهرجان كان الماضي تنتقد الملياردير الفرنسي اليميني فانسان بولوريه، الذي يهيمن على قطاع الثقافة والإعلام في فرنسا، ما دعا بوليريه إلى التصريح بأن من ينتقده لن يحصل على تمويل من قنواته وبالتحديد كانال بلوس، الأمر الذي أجبر كثيراً من المخرجين الموقِّعين على عريضة تنتقده على التراجع.

هذا، وتشير المخرجة اللبنانية نادين نعوس أن هذه ليست المرة الأولى التي تتم فيها دعوة لابيد وإقحامه في مهرجان فرنسي من مبدأ خلق التوازن والرأي والرأي الآخر. ففي أيلول 2025، تمَّت دعوة لابيد من خلال مهرجان فرنسي آخر هو مهرجان Fête de l'Humanité الذي ينظِّمه الحزب الشيوعي في فرنسا كل عام. وقد قام المهرجان، الذي تشارك فيه مهرجانات صغيرة غير كولونيالية في أنحاء فرنسا، بإقحام لابيد في فعالية افتتاحية أساسية على الرغم من أن المهرجان عن فلسطين. وقد كان من المقرر عرض فيلمه **نعم** (2025) بادعاء أنه فيلم مُهدى إلى فلسطين. وتقول نعوس: "لقد خلق ذلك مشكلة كبيرة لأن كل المهرجانات المشاركة رفضت الموضوع. وتحت الضغط انسحب لابيد، وقام بنفس اللعبة التي حصلت معنا في مهرجان فيد مارسيليا، حيث توجَّه للصحافة وأثار زوبعة لاعباً دور الضحية."[10]

إزاء هذه المواقف المؤسساتية الغربية التي تسعى إلى اتخاذ مواقف تبدو متوازنة كردٍّ فعل على الاحتجاج والمقاطعة للمشاركات "الإسرائيلية"، تقول مجموعة الناشطين في "فلسطين تنقذ السينما" " أن تضع على قدم المساواة، وبالأهمية نفسها، السرديتين الفلسطينية و'الإسرائيلية' كما لو كانتا متعادلتين، يلغي بالتحديد هذه العلاقة مع السلطة، ومع التاريخ، ومع الظروف الموضوعية والمادية التي ظهرت منها هذه السرديات. إن هذه الموازاة تؤكِّد مساواة كاذبة في المواقف. منذ عقود، تأخذ المؤسسات الثقافية الأوروبية على عاتقها مهمَّة خلق فضاءات حوار بين الفلسطينيين و'الإسرائيليين' باسم التعايش والتفاهم المتبادل. هذه اللقاءات التي تُقدَّم تحت عناوين المبادرات الفنية، تغسل 'حمَّام الدم' ولا تتطرَّق إلى العلاقة الكولونيالية بين الطرفين."[11]

ومن جهته، يقول أبي سمرا "المشكلة تكمن في أن المؤسسة الرسمية الفرنسية تساهم في التواطؤ تجاه ما يحدث في فلسطين، وتعتبر 'إسرائيل' خطَّ أمان لمستعمراتها. لكن على المستوى الشعبي، هناك العديد من المخرجين والتقنيين الذين يوقِّعون معنا البيانات. أما المؤسسات، فتعاني من خوف حقيقي متعلِّق بالتمويل، فهي لم تتخلَّص بعد بالكامل من المواقف الاستعمارية، لكنَّها صارت تشعر بصعوبة في اتخاذ مواقف، خاصة أن مواقف المخرجين السينمائيين أصبحت أكثر تقدُّماً، ما يضعها تحت الضغط للقيام بشيء ما. وأول ما لجأت إليه هذه المؤسسات هو عرض أفلام الثورة الفلسطينية واللبنانية بمنطق أن هذا يكفي كموقف. لكن هذا مجرَّد تبرير وإعفاء ذاتي من الموقف الحقيقي. فالمواجهة الحقيقية تأتي من المخرجين أنفسهم لا من المؤسسات، من خلال الدفع الجماعي نحو مواقف واضحة من الإبادة والتطهير العرقي. ولكن المعضلة الأساسية تبقى التمويل. فمنذ سبع سنوات، هناك تراجع كبير في ميزانيات الثقافة في فرنسا بسبب توجُّه الدولة نحو اليمين المتطرِّف الذي يكبح حرية التعبير، والموقف من فلسطين يزيد من تعقيد الأمور. وخطابنا، نحن الناشطين، واضح: إذا لم تستطع الحكومة اتخاذ موقف من فلسطين، فهذا يعني أنها لن تستطيع اتخاذ موقف ضدَّ الفاشية التي تتنامى في مجتمعاتنا الأوروبية. نحن نربط ما يحدث في فلسطين بالفاشية الصاعدة هنا، ونقول: إذا لم تتَّخذوا موقفاً الآن، فلن تتَّخذوه أبداً، وإن استمرت الأمور على ما هي عليه، فإن المؤسسات الثقافية ستفقد تمويلها حين يصل

اليمين المتطرِّف إلى السلطة. صحيح أن هناك مؤسسات ثقافية فرنسية متعاطفة مع فلسطين، لكن أفكارها ما زالت تحمل منطقاً استعمارياً. وهناك خوف عام من أن المخرج إذا تحدث قد يُحرم من التمويل."[12]

وعلى الرغم من ذلك، فهناك تحوُّل جذري في علاقة كثير من الفنانين بما يحدث في أوروبا عموماً وفي فرنسا تحديداً خلال الفترة الماضية، إذ برزت هناك محاولات استعادة للأدوار الجماعية، وذلك بعد عقود تعرَّضت فيها البنى الاجتماعية والأطر السياسية للتفكيك والتهميش بفعل تحالفات رأس المال والسياسة. ومع بدء استعادة الفعل الجمعي والتفكير المشترك شيئاً فشيئاً، بدأ الفن يسير بخطى ثقيلة نحو استعادة مكانته كأداة نقدية فاعلة محفِّزاً على اتخاذ مواقف سياسية واضحة، ومُذكِّراً بضرورة الانحياز إلى قيم العدل والحرية والإنسانية، الأمر الذي جعل العديد من الفنانين الناشطين عرضة للملاحقة والمحاسبة والحجب والرقابة. وفي هذا الصدد، يقول أبي سمرا: "هناك مواجهة غير سهلة مع المؤسسات الرسمية تتطلَّب معركة وتراكماً وشغلاً مستمراً." ولكن في الوقت نفسه يشير إلى ضرورة أن يتَّخذ السينمائيون العرب مواقف حازمة مما يجري، وأن ذلك من شأنه أن يحفِّز السينمائيين الغربيين على فعل الشيء نفسه. ويضيف بأنهم يتحرَّكون ببطء وتردُّد، خوفاً على وضعهم وخسارة التمويل. ولكن ما حدث في فيد مارسيليا لم يكن ليحصل لولا أن المخرجين قد اتخذوا موقفاً، ولولا التصدي للهجوم على المخرجين المنسحبين، لما اضطرَّ المهرجان، ولأول مرَّة، فتح نقاش حول المقاطعة الثقافية.

وفي المحصِّلة، يؤكد أبي سمرا أنه "لم يعد مقبولاً بالنسبة لنا كسينمائيين عرب الاكتفاء بمجرَّد أن نتناول مأساتنا من خلال أفلامنا، وأن نعرض للعالم كيف يضربنا العدو ويقصفنا. فالعالم يعرف ذلك. ولكن ما علينا فعله هو أن نخلق لغة جديدة تأخذنا إلى مكان آخر. فبدلاً من أن يتناول المخرج الوضع القائم في فيلمه ليحصل على تمويل أجنبي، فإنه من الأفضل أن يتَّخذ موقفاً ويحاول التغيير. فعلى المستوى الفردي لن نستطيع تغيير شيء، لأن المنطق الرأسمالي يفرِّقنا، ونحن نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى فعل مشترك. المؤسسات بحاجة إلينا، وإذا توحَّدت الجهود، لن تكون مشكلة التمويل عائقاً، فالمهرجان لا يمكن أن يوجد دوننا. وبعيداً عن منطق التمويل والخوف، فإن القيمة الحقيقية للفن لا تُقاس بجوائزه أو ميزانياته، بل بقدرته على قول الحقيقة حين تكون الحقيقة هي أغلى ما يملكه الإنسان، وقدرته على الانحياز للعدل حين يكون العدل هو الخيار الوحيد المتبقي."[13]

وختاماً، لا بدَّ من الإشارة إلى أن ما حصل في مهرجان مرسيليا للسينما الوثائقية (2026)، يؤكِّد أن هناك حاجة ماسة لمواصلة الفعل الجماعي، سواء في إطار حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، أو العمل ضمن مجموعات مهنية تخصُّصية، لمواجهة الانحياز الرسمي، وأحياناً كثيرة انحياز بعض مؤسسات المجتمع المدني، الأوروبي للسردية الصهيونية على الرغم من الإبادة المستمرة والمنقولة للعالم بالصوت والصورة من فلسطين، ومن جنوب لبنان. ولكن النجاح الجزئي للمخرجين والسينمائيين والمثقفين المنحازين للعدالة والحقيقة في فرض نقاش مسألة المقاطعة، وانسحاب المخرج "الإسرائيلي" الذي أراد سرقة دور الضحية من مهرجان مرسيليا، هو محطة واحدة فقط على طريق النضال الطويل لتحدي الاستعمار والحيلولة دون تحوُّله إلى وجهة نظر

الإحالات

[1] إدوارد سعيد، "إذن بالرواية،" ترجمة عبد الرحيم الشيخ، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 127 (2021): 181-207.

[2] سليم البيك، "لا ضحية سوى إسرائيلية في فيلم 'نعم' لنداف لابيد،" **القدس العربي**، 31 تشرين الأول 2025، شوهد في 15 آب 2026.

https://www.alquds.co.uk/لا-ضحية-سوى-إسرائيلية-في-فيلم-نعم-لند/.

[3] سليم البيك، "نداف لابيد و'شواطئ مارسيليا كأنها بتل أبيب!'"، **ضفة ثالثة**، 16 حزيران 2026، شوهد في 15 آب 2026.

https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/herenow/2026/6/16/نداف-لابيد-و-شواطئ-مارسيليا-كأنها-بتل-أبيب.

[4] انظر: البيان، بعنوان: "نحن نعرف" الذي أصدرته مجموعة من السينمائيين والمثقفين العرب والجنوبيين دعماً لصنّاع الأفلام والمنتجين المنسحبين من مهرجان مرسيليا الدولي للسينما (FID) بتاريخ 8 تموز 2026.

[5] بيان مجموعة "فلسطين ستنقذ السينما"، "المقاطعة الثقافية فعل سياسي: بيان بشأن استبعاد المخرج 'الإسرائيلي' من مهرجان مرسيليا،" 8 حزيران 2026.

[6] العربي الجديد، "انسحاب مخرج 'إسرائيلي' من مهرجان مارسيليا السينمائي بعد دعوات إلى مقاطعته،" 9 حزيران 2026، شوهد في 15 آب 2026.

https://shorturl.at/lPwYa.

[7] نادين نعوس، **مقابلة** أجرتها رنا عناني، 12 آب 2026.

[8] عايدة قعدان، **مقابلة** أجرتها رنا عناني، 12 آب 2026.

[9] ماهر أبي سمرا، **مقابلة** أجرتها رنا عناني، 21 آب 2026.

[10] نعوس، مصدر سبق ذكره.

[11] **"نعم، السينما سياسة!" بيان من قبل صنّاع الأفلام والمنتجات والمنتجين:** هالة العبد الله، عصمت أميرالاي، فاطمة الشريف، أود فوريل، محمد حمدي، عايدة قعدان، فارس العجيمي، ناريمان ماري، مونيكا ماورر، نور صبّاغ، غسان سلهب، ومحمد سويد، الذين قرّروا سحب أفلامهم من مهرجان مرسيليا الدولي للسينما (FID) 2026، بتاريخ 8 حزيران 2026.

[12] أبي سمرا، مصدر سبق ذكره.

[13] أبي سمرا، مصدر سبق ذكره.